

- ٢ - اساء الشركاء وجنسياتهم وعناوينهم
  - ٣ - غايات الشركة
  - ٤ - مركز الشركة الرئيسي
  - ٥ - مقدار رأسمال الشركة
  - ٦ - مدة الشركة
  - ٧ - اساء الشركاء المفوضين بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها
  - ٨ - تاريخ ابتداء العمل
- ١٩٨١/١٢/٨ .

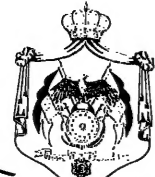
اعلن بيان الشركة المعادية العامة شركة اتحاد المحاسبين محاسبون وفاحصو حسابات قانونيون ومستشارون والمسجلة تحت رقم (٥٨٩٥) تاريخ ١٩٧٨/٨/٣ قد اجرت التغييرات التالية :-

- ١ - انسحب من الشركة
- ٢ - انضم الى الشركة كل من
- ٣ - اصبح اسم الشركة الجديد
- ٤ - تصيح غايات الشركة

٥ - يتولى ادارة الشركة

محمد صالح ملحق منفرداً في كافة الامور الادارية وله ان يستعيب عنه احد الشركاء في حالة غيابه اما التوقيع بالثبنة للشؤون المالية فيوقع عنه محمد صالح ملحق مجتمعاً مع اي واحد من الشريكين يوسف جريس حجازين اوراجي طعمه بيبانة اما التوقيع على الميزانيات فيوقعها اي شريك مجاز قانونياً .

تاريخ التغييرات : ١٩٨١/١٢/١٠



# الجمهورية الهاشمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاربعاء ١٥ صفر سنة ١٤٠٣ هـ الموافق ١ كانون اول سنة ١٩٨٢ م . العدد ٣١١٤

## الفهرس

صفحة		
١٧٨٢	قانون مؤقت رقم (٤٤) لسنة ١٩٨٢	قانون معدل لقانون الرسوم على المنتجات المحلية
١٧٨٣	نظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٨٢	نظام رؤساء البلديات
١٧٨٧	نظام رقم (٤٦) لسنة ١٩٨٢	نظام اقتطاع ضريبة الدخل من الرواتب والاجور

## نحى الحسين لله ملكة الله في الدنيا والآخرة

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٠ نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي ، ولأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت ، وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٤٤) لسنة ١٩٨٢

### قانون معدل لقانون الرسوم على المنتجات المحلية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الرسوم على المنتجات المحلية لسنة ١٩٨٢) ويقرأ مع القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (د) من المادة (٤) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها : ( او بموجب اي تشريع آخر ) .

١٩٨٢/١١/١٠

### الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار ممن أبو نوار	وزير المالية سلام مساحده	وزير الاملاص عفتان أبو عوده	رئيس الوزراء وليد عبد الكريم الطراونه
وزير شؤون الارض المحطة حسن إبراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد ضويب الزين	وزير الزراعة مروان دويدن	وزير الزراعة احمد عبد الكريم الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل الجنرال علي سمير	وزير التوطين ابراهيم ايسوب	وزير الخارجية مروان القاسم	وزير الاعمال والشؤون والخدمات الاسلحة كامل الشريف
وزير المصل الدكتور جواد الطائي	وزير التربية الاجتماعية الصحة الدكتور رامي محسن	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد التل	وزير الاعمال والشؤون والخدمات الاسلحة كامل الشريف
وزير الاعمال الجنرال موني الحري	وزير الشؤون البلدية والزربية والبيئة حسن المروني	وزير الاعمال الجنرال موني الحري	وزير الاعمال الجنرال موني الحري

وليد عصفور

## نحى الحسين لله ملكة الله في الدنيا والآخرة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٢٤ تأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٨٢

### نظام رؤساء البلديات

صادر بمقتضى الفقرة (٣) من المادة (١٧) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام رؤساء البلديات لسنة ١٩٨٢ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للبلديات التالية حيثاً وردت في هذا النظام المساني الحخصصة لها اذناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك : -

الوزارة : وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة :

الوزير : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة :

المجلس : مجلس البلدية او لجنة البلدية .

الرئيس : رئيس المجلس :

المادة ٣ - تسري احكام هذا النظام على جميع البلديات في المملكة باستثناء امارة العاصمة :

المادة ٤ - مع مراعاة احكام المادة ( ١٨ ) من قانون البلديات يشترط في من يعين رئيسا ان يكون متمتعاً بالمقدرة والخبرة اللازمين للعمل العام .

المادة ٥ - يحدد مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير راتب الرئيس وعلاواته على ان يراعى في ذلك واردات البلدية السنوية والعادية ومركزها الاداري وعدد سكانها .

المادة ٦ - على الرئيس التقيد بما يلي تحت طائلة المسؤولية التأديبية : -

أ - التقيد بالقوانين والانظمة المرحية والتعليمات الصادرة بمقتضاها وان يتابع ويراقب تنفيذها :

ب - احالة مخالفات القوانين والانظمة الى المحاكم المختصة ، وان ينفذ الاجراءات القانونية الصادرة بحقهم ، بما في ذلك عائلتي قانون تنظيم المدن والقرى والابنية المعمول به والانظمة والتعليمات الصادرة

ج - تادية واجباته بذه وأمانة والقيام بمسؤوليات المنصب الذي يشغله سواء كان ذلك أثناء الدوام الرسمي للبلدية او بعده او أثناء العطلة الرسمية اذا اقتضته المصلحة العامة .

د - ان يعرض على المجلس جميع مشاريع الخدمات والمشاريع الاخرى حسب او اوياتها مراعي في ذلك العدالة في التوزيع والكثافة السكانية والتاجية المشروع .  
هـ - المحافظة على اموال البلدية المنقولة وغير المنقولة بما في ذلك موجودات البلدية واكياتها ، وعدم السماح باستعمال هذه الاموال الا لغراض البلدية الخاصة ، ان يتخذ الاجراءات اللازمة لتحقيق اموال البلدية وتحصيلها .

و - ان يقوم بارسال جميع المراسلات الصادرة عن البلدية اذا كانت موجهة الى رئاسة الوزراء او الى اى منظمة او مؤسسة رسمية خارج البلاد بواسطة الوزير .  
ز - اخذ موافقة الوزير قبل ان يشترك في اى مؤتمر او ندوة او اجتماع او حلقة دراسية او مهمة استطلاعية او انتساب الى اى منظمة او اتحاد بلديات او التآخي مع اى بلدية اذا كان ذلك خارج المملكة .  
ح - ان يتفرغ لاداء البلدية اثناء الدوام الرسمي ولا يجوز له ممارسة اى عمل خلال تلك الفترة الا بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير .  
ط - اعداد مشروع موازنة البلدية وعرضها على المجلس قبل بداية السنة المالية وان يرفدها الى الوزارة للتصديق عليها قبل نهاية الربع الاول من السنة المالية .

المادة ٧ - يحظر على الرئيس تحت طائلة المسؤولية الادبية ما يلي :

- ١ - ان يستغل منصبه وصلاحياته لشخصه ذاتية او ريع شخصي يتحقق له بشكل مباشر او غير مباشر .
- ب - ان يقضي باى معلومات او ابحاث من المسائل المتعلقة بالبلدية واطلع عليها بحكم منصبه وينبغي ان تظل مرية بطبيعتها او يقتضي التشريعات الخاصة بأسرار ووثائق الدولة وان يحتفظ لنفسه باى وثيقة او مخابره رسمية او صورة او نسخة عنها .
- ج - ان يقبل اى هدية او منحة او مساعدة مالية من الاشخاص الذين يرتبطون بالبلدية بمقر دوايماءات .
- د - ان يكون له اى مصلحة شخصية مباشرة او غير مباشرة في اى مشروع من مشاريع البلدية بما في ذلك شراء اى من اموالها او استئجارها او كان مرتبطاً بصفتة بالشخصية باى شخص طبيعي او معنوي دخل في عطاء يعود للبلدية او كانت له مصلحة شخصية فيه .

المادة ٨ - على الرئيس لدى تعيينه وقبل ممارسته مهام عمله ان يقسم امام المجلس في اول جلسة يعقدها اليمين التالي على ان يكون ذلك في محضر الجلسة :

والله اعلم بالله العظيم ان اكون مخلصاً للبلاد وللستور وللوطن وان احافظ على القوانين والانظمة النافذة واعمل بها وان اقوم بجميع واجباتي بشرف وامانة واخلاص دون تمييز او تفرقة .

المادة ٩ - لا يجوز الجمع بين رئاسة المجلس وبين :

- ١ - عضوية مجلس الامم وعضوية المجلس الوطني الاستشاري .
- ٢ - اى وظيفة عملة او خاصة .

المادة ١٠ - اذا ارتكب الرئيس مخالفة للقوانين والانظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها او اقدم على تصرف او عمل يخول بالسلويات والصلاحيات المنوطة به او يعرقلها ، فالوزير ان يوجه له تنبيها او انذار اعتباطياً من تلك المخالفة .

المادة ١١ - ١ - للوزير ان يوقف عن العمل الرئيس المحال الى المدعي العام والمحكمة وينتقاض الرئيس في هذه الحالة نسبة من مجموع ما يستحق من راتب وعلاوات لاتزيد على النصف حسبما يقرره الوزير وذلك خلال مدة توقيفه عن العمل .

ب - يستحق الرئيس الموقوف عن العمل راتبه كاملاً مع العلاوات عن المدة التي اوقف فيها عن العمل اذ ابرئ من المحكمة من التهمة المنددة اليه او اذا لم تسفر الاجراءات المتخذة بحقه عن فرض اى عقوبة عليه او اذ كانت عقوبة الحبس التي حكم بها لاتزيد على اسبوع باستثناء العقوبات المنصوص عليها في الفقرة (ج) من هذه المادة .

ج - اذا حكم على الرئيس من محكمة مختصة بجناية او جنحة مخلة بالشرف او حكم عليه بالحبس من محكمة مختصة لمدة ثلاثة اشهر على الاقل في اى جريمة اخرى فيعزل بقرار مجلس الوزراء من تاريخ اكتساب الحكم الدرجة القطعية .

د - اذا اسفرت الاجراءات المتخذة بحق الرئيس عن عزله فلا يسترد منه اى جزء من راتبه وعلاواته عن المدة الواقعة بين وقفه عن العمل وعزله ، كما لا يصرف له الجزء الآخر من راتبه وعلاواته الذي كان قد قرر الوزير عدم صرفها له عند وقفه عن العمل .

المادة ١٢ - ١ - يستحق الرئيس اجرة سنوية عادية مدتها ثلاثون يوماً وتحسب المدة التي يستحق اجرة عنها ابتداء من تاريخ تعيينه .

ب - تحسب ايام الاعياد والعطل الرسمية ضمن الاجازة اذا وقعت خلالها .

ج - لا يجوز جمع الاجازة السنوية لأكثر من سنتين .

د - لا يتقاضى الرئيس اى رواتب او علاوات عن اجازاته المستحقة اذا لم يستعملها .

المادة ١٣ - يمنح الرئيس اجازة لاداء فريضة الحج مدة لاتزيد عن واحد وعشرين يوماً براتب كامل مع العلاوات بالااضافة الى الاجازة العادية التي يستحقها شريطة ان لا يتنفع من هذه الاجازة الا مرة واحدة طيلة عمله في البلدية مهما تكررت رئاسته للمجلس .

المادة ١٤ - يعطى الرئيس اجازة براتب كامل وعلاوات لمدة لاتتجاوز اربعة عشر يوماً وذلك بسبب طوارئ في حالة عدم استحقاله لاجازة عادية .

المادة ١٥ - ١ - تعطى الاجازة المرضية الرئيس لمدة لاتزيد على اسبوع واحد بناء على تقرير طبي على ان تحسم من اجازته العادية واذا زادت المدة على اسبوع ولم تتجاوز شهراً واحداً فعطى الاجازة بناء على تقرير طبي من اللجنة الطبية الدوائية المختصة وعلى الرئيس ابلاغ الوزير فور حصوله على الاجازة المرضية .

ب - اذا لم يشف الرئيس من مرضه خلال ثلاثة اشهر من تاريخ مرضه واصبح غير قادر على ممارسة اعماله الاعتيادية بموجب قرار من اللجنة الطبية الدوائية ، فلمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير اعطاه من رئاسة المجلس .

المادة ١٦ - اذا تغيب الرئيس بدون علم مشروع مدة تزيد على عشرين يوماً فيعزل بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير اما اذا كانت تغيبه اقل من عشرين يوماً فيحسم راتب الايام التي تغيبها .

كل من أشعل

المادة ١٧ - أ - تعفى جميع الاجازات المنصوص عليها في هذا النظام من الوزير .  
ب - تنظم الاجراءات المتعلقة بالاجازات بموجب تعليمات يصدرها الوزير .

المادة ١٨ - يمنح الرئيس علاوات الانتقال والسفر وفقاً للتعليمات التي يصدرها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

المادة ١٩ - يطبق على الرئيس نظام التأمين الصحي المدني المعمول به :

المادة ٢٠ - مجلس الوزراء البت في الحالات التي لم ينص عليها في هذا النظام .

١٩٨٢/١٠/٢٤

## الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب ووزير السياحة والآثار معن أبو نوار	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاعلام عدنان أبو حوده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير شؤون الارض المحتلة ووزير الخارجية بالوكالة حسن ابراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد عضوب الزين	وزير الزراعة مروان دودين	وزير العسل
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيات	وزير التعمير ابراهيم ايوب	وزير الزراعة مروان دودين	وزير الزراعة مروان دودين
وزير المعمل الدكتور جواد الهنائي	وزيرة التتمة الاجتماعية أنعام الفتحي	وزير الصحة الدكتور زهير ملحم	وزير الثروة والتعليم رئاسة الوزراء حكمت السامك
وزير الداخلية أحمد عبيدات	وزير الشؤون البلدية والتقريب والبيئة حسن المومني	وزير الاشغال العامة المهندس جولي المصري	وزير الصناعة والتجارة وليد عصفور

## نحسب الحسين بن طلال

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٠

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٦) لسنة ١٩٨٢

## نظام اقتطاع ضريبة الدخل من الرواتب والاجور

صادر بالاستناد الى البند (٢) من الفقرة (أ) من المادة (٥٠) من

قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام اقتطاع ضريبة الدخل من الرواتب والاجور لسنة ١٩٨٢ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت هذا في النظام المعاني المخصصة لها فيما يلي الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :-

الدائرة : دائرة ضريبة الدخل  
المدير : مدير عام ضريبة الدخل  
المستخدم ( بكسر الدال ) : اي شخص مسؤول عن دفع الرواتب والاجور بالايجال عن نفسه او بالنيابة عن شخص آخر  
الرواتب والاجور : اي دخل يخضع للضريبة بمقتضى احكام البندين (٢) و (٥) من الفقرة (أ) من المادة الثالثة من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢

المادة ٣ - أ - على كل شخص عند استخدامه لأول مرة ان يقدم الى الشخص الذي استعمله شهادة منظمة على نسختين حسب النموذج المقرر (أ ر ١) وكذلك في الحالات التي يطرأ فيها اي تعديل على المعلومات الواردة في تلك الشهادة وكلها طلب المدير منه ذلك .

ب - على المستخدم ( بكسر الدال ) ان يقدم نسخة من الشهادة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة الى مأمور التقدير وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ تسلمه لها .

المادة ٤ - على المستخدم ( بكسر الدال ) الذي دفعه او اجزأ او اجزأ شهرياً الى اي شخص مستخدم لديه يزيد على ١٧ من مجموع الاطراف المستحقة له وفقاً للمعلومات المبينة في الشهادة المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا النظام ان يضم القرينة من تلك الزيادة حسب الفئات التالية :-

هكذا من الأشغال

عن كل دينار من ال ٨٣ ديناراً الاولى	٥٠ فلساً
عن كل دينار من ال ٨٣ ديناراً الثانية	١٠٠ فلساً
عن كل دينار من ال ١٦٧ ديناراً الثانية	١٥٠ فلساً
عن كل دينار من ال ١٦٧ ديناراً الثانية	٢٠٠ فلساً
عن كل دينار من ال ٢٥٠ ديناراً الثانية	٢٥٠ فلساً
عن كل دينار من ال ٢٥٠ ديناراً الثانية	٣٠٠ فلساً
عن كل دينار من ال ٣٣٣ ديناراً الثانية	٣٥٠ فلساً
عن كل دينار من ال ٣٣٣ ديناراً الثانية	٣٨٠ فلساً
عن كل دينار من ال ٤١٧ ديناراً الثانية	٤٠٠ فلساً
عن كل دينار من الباقي	٤٥٠ فلساً

المادة ٥ - على المستخدم (يكسر الدال) ان يدفع الى مأمور التقدير قبل اليوم الرابع عشر من كل شهر او في اي تاريخ او ميعاد آخر يوافق عليه مأمور التقدير مجموع المبالغ التي خصمها لحساب الضريبة في الشهر السابق مرفقة بكشف حسب النموذج المقرر (أ/٢) يتضمن الرواتب والاجور التي دفعها والمبالغ التي خصمها وعليه ان يحفظ بنسخة من هذا النموذج لديه .

المادة ٦ - على المستخدم (يكسر الدال) ان يزود مأمور التقدير في نهاية كل سنة او عند انتهاء خدمة اي شخص مستخدم لديه بشهادة حسب النموذج المقرر (أ/٣) مبينة فيها مجموع الرواتب والاجور المدفوعة له والضريبة انقطعة منها وعليه ان يسلّم نسخة من تلك الشهادة لذلك الشخص .

المادة ٧ - مأمور التقدير ان يطلب من اي مستخدم (يكسر الدال) تخفيض او زيادة الضريبة الواجب خصمها من الرواتب والاجور لتضويب اي اقتطاع يتم بشكل غير صحيح ويجب على المستخدم (يكسر الدال) تنفيذ هذا الطلب تحت طائلة المسؤولية الجزائية .

المادة ٨ - على المستخدم (يكسر الدال) عند انتهاء خدمة اي شخص لديه التثبت من ان الضريبة من الرواتب والاجور التي دفعت له خلال مدة استخدامه قد اقتطعت ودفعت للدائرة وفقاً للاحكام والاجراءات المنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل المعمول به وهذا النظام والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبها وعليه ان يزود كلا من الدائرة وذلك الشخص بشهادة تتضمن هذه البيانات وفقاً للنموذج الذي يقرره المدير .

المادة ٩ - اذا تخلف اي شخص عن خصم او دفع الضريبة التي يترتب عليه خصمها ودفعتها بموجب هذا النظام تحصل منه كما لو انها ضريبة مستحقة عليه .

المادة ١٠ - لا يجوز تزييل الرواتب والاجور لمبالغ التي يترتب عليها الدخل الخاضع للضريبة لاي مستخدم (يكسر الدال) ما لم تكن الضريبة قد اقتطعت منها ودفعت لدائرة ضريبة الدخل وفق احكام هذا النظام .

المادة ١١ - ١ - يترتب على كل مستخدم (يكسر الدال) ان يحفظ بسجل خاص يدون فيه اسماء جميع الاشخاص المستخدمين لديه ورواتبهم واجورهم واطرافهم المالية والاقتطاعات المستحقة لهم والاقتطاعات الضريبية الخاصة بهم اذا وجدت والتعديلات التي تطرأ على تلك البيانات وان يضمنه الملاحظات الضرورية التي تسهل مهمة مأمور التقدير المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة بما فيها الاسباب الموجبة لتوقف عن خصم الضريبة عن اي مستخدم لديه .

ب - مأمور التقدير بتفويض من المدير حق الاطلاع على السجل المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة واي سجل آخر يتعلق بالمستخدمين (يقطع الدال) وذلك للتأكد من تقييد المستخدم (يكسر الدال) بالاحكام والاجراءات القانونية المتعلقة بخصم الضريبة ودفعتها .

المادة ١٢ - يلغى (نظام اقتطاع ضريبة الدخل من الرواتب والاجور) رقم (١٦) لسنة ١٩٦٥ .

### الحسين بن طلال

١٩٨٢/١١/١٠

وزير الثقافة والشباب	وزير	وزير	رئيس الوزراء
وزير السياحة والآثار	المالية	الاعلام	وزير الدفاع
معن ابو نوار	سليم مساعده	عدنان ابو عوده	مضر بدران
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير	وزير	وزير العدل
حسن ابراهيم	المواصلات	الزراعة	
	الدكتور محمد عصب الزين	مروان حودين	احمد عبد الكريم الطراونة
وزير دولة لشؤون رئاسة	وزير التكوين	وزير	وزير الاوقاف والشؤون
الوزراء ووزير النقل	ابراهيم ايوب	الخارجية	والمغتربات الاسلابة
المهندس علي المسحبات		مروان القاسم	كامل الشريف
وزير	وليرة	وزير	وزير دولة لشؤون
المعمل	الخدمة الاجتماعية	الصحة	رئاسة الوزراء
الدكتور جواد العناني	انصاف الخفي	الدكتور زهير ملحم	حكمت الساكت
وزير	وزير الشؤون البلدية	وزير	وزير الصناعة والتجارة
الداخلية	والقروية والبيئة	الاغفال العامة	
احمد عبيدات	حسن المومني	المهندس عوني المصري	وليد مصطفى